

Telling about Something Verbally: A Semantic Syntax Study

Asst. Lect. Anas AbdulMaged Hammad
Anbar University/ College of Islamic Sciences
Anas.hammad@uoanbar.edu.iq

Copyright (c) 2024 (Asst. Lect. Anas AbdulMaged Hammad)

DOI: <https://doi.org/10.31973/mbkymd47>



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](#).

Abstract:

This research deals with one of the rhetorical methods of the Arabs, which is telling about something with its verbal synonym, whether the synonym is complete or incomplete, and it is a method that appears to be ambiguous. If it is not understood with a mind devoid of the margin of the text or its semantics, it needs to bring in the necessary contexts to understand the speaker's intent. It also aims to convey the semantic image closest to the speaker's intent, or the possible interpretative or estimative connotations. The researcher seeks here to establish general rules for understanding and interpreting this method, drawing from the words of linguists and interpreters to serve the texts of the Arab Islamic and literary heritage. Furthermore, this research aims to introduce the reader to this style and present the traditional evidence from the Qur'an, Sunnah, poetry, and prose.

No previous researches are found which dealt with this method or referred to it, but the ancients commented on its texts and interpreted them and the ambiguous ones in such a way that suits the verbal context without putting it in a title or under a chapter. For that reason, I tried to put the appropriate title for it, so its title was (Telling about something verbally, A semantic syntax study), and the term information is broader than the term grammatical predicate due to the information that does not necessarily adhere to the predicate in parsing, and it is one of the mainstays in the grammarians' terminology, but rather it goes beyond it to what they term virtues, it informs and strengthens them in terms of significance and effect. This method can only be understood through grammatical and semantic contexts based on taking them from the imams of the ancestors, grammarians, and commentators. It has become clear from examining and extrapolating the speech of the Arabs that the meanings to which this method appears are limited - mostly - to aspects, namely: glorification, contempt, exaggeration, suspense, and threat. Other meanings may appear depending on the verbal context. This study also aims to convey the semantic image closest to the speaker's intention or the interpretive or evaluative implications it may have. The researcher here also seeks to establish general or approximate rules to understand and interpret this method, conclude the words of scholars in a way that serves the texts of the Arab Islamic and literary heritage.

Keywords: context – deep structure – semantic- syntax

الإخبار عن الشيء بلفظه دراسة نحوية دلالية

م.م. أنس عبد المجيد حمّاد

ماجستير في اللغة العربية/ لغة/ مدرس مساعد

في كلية العلوم الإسلامية/ جامعة الأنبار

Anas.hammad@uoanbar.edu.iq

(ملخص البحث)

يتناول هذا البحث أسلوبًا من أساليب العرب البلاغية، وهو الإخبار عن الشيء بمرادفه اللفظي، سواءً أكان الترادف تامًا أم ناقصًا، وهو أسلوب ظاهره الغموض؛ إذا لا يفهم بذهن خالٍ عن هامش النص أو ما حوله من دلالات، بل يحتاج إلى استجلاب السياقات اللازمة لفهم مراد المتكلم.

ويهدف هذا البحث إلى تعريف القارئ بهذا الأسلوب وعرض الشواهد التراثية له من قرآن وسنة وشعر ونثر، إذ لم نجد ممن سبق من الباحثين من تناول هذا الأسلوب أو أشار إليه، ولكن القدماء علقوا على نصوصه وفسروها وأولوا الغامض منها بما يناسب السياق الكلامي من غير أن يضعوه في عنوان أو تحت باب ما، ولأجل ذلك اجتهدت أن أضع العنوان المناسب له، فكان عنوانه (الإخبار عن الشيء بلفظه، دراسة نحوية دلالية)، ومصطلح الإخبار أوسع من مصطلح الخبر النحوي؛ لأن الإخبار لا يلتزم بالضرورة الخبر إعرابًا، وهو من العمد في اصطلاح النحويين، وإنما يتجاوز إلى ما يصطلحون عليه بالفضلات، فيخبر بها ويقويها من حيث الدلالة والتأثير.

وهذا الأسلوب لا يفهم إلا بالسياقات النحوية والدلالية معتمدًا بأخذها عن أئمة السلف والنحويين والمفسرين.

وقد تبيّن من النظر في كلام العرب واستقراءه أنّ المعاني التي يخرج إليها هذا الأسلوب تنحصر -غالبًا- في وجوه، وهي: التعظيم، والتحقيق، والتهويل، والتشويق، والوعيد. وقد تخرج معانٍ أخرى بحسب السياق الكلامي.

ومما يهدف إليه البحث أيضًا، السعي إلى إيصال الصورة الدلالية الأقرب لقصد المتكلم، أو ما يحتمله من دلالات تأويلية أو تقديرية. وكذلك يسعى الباحث هنا إلى وضع قواعد عامة أو تقريبية؛ لفهم هذا الأسلوب وتفسيره، استنباطًا من كلام العلماء بما يخدم نصوص التراث العربي الإسلامي والأدبي.

الكلمات المفتاحية: الإخبار باللفظ - بنية عميقة - دلالة - سياق - نحو.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

من أساليب العرب البلاغية وصفهم الشيء أو إخبارهم عنه بتكرار لفظه أو اشتقاقه، فيقولون مثلاً: أنت أنت، وهذا الشعر هو الشعر، فيخبرون عن المبتدأ بلفظه أو ما قارب لفظه من اشتقاقه.

والمعروف أن الخبر هو الفائدة المرجوة من الكلام، فيجدر بالمتكلم أن يخبر بشيء جديد أو ذي فائدة عن المبتدأ، وكذلك جواب الشرط لا بد أن يكون مفيداً للشرط؛ إذ هو إخبار عن شرطه، فلا نقول مثلاً: "إن قام زيد فقد قام" إذا لا فائدة في الجواب. لكن العرب تقول أحياناً مثلاً: الناس الناس، والحُرُّ حُرٌّ، وغيرها من الأقوال الماثورة عنهم، وهذا كله من التفنن في القول وإضفاء نوع من التأثير الخطابي على المتلقي. وقد وجدت شواهد كثيرة لهذا الأسلوب في كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ - وأشعار العرب، وقف عليها المفسرون والنحاة، وبيئوا تأويلاتها وأسبابها وما ينتج عنها من دلالات. وبيان ذلك وتفصيله في ما سيأتي من مباحث.

وينبغي أن أنبه القارئ الكريم إلى أن هذه الدراسة تختص بثنائيات الكلام المترادفة لفظاً. وأما ما كان من نحو: تبسمت ضاحكاً، وأقبل يمشي..، فهو من الترادف المعنوي، أو من باب وصف الشيء بما يرادفه معنئ.

وقد قسّمت الدراسة على أربعة مطالب في الأبواب النحوية التي ورد هذا الأسلوب فيها، فكان المطلب الأول في الخبر المتحد مع المبتدأ لفظاً، والثاني في جواب الشرط المتحد مع فعله، والثالث في الفاعل المشتق من فعله المذكور، والرابع في الاسم المنصوب المؤكّد لعامله لفظاً. ثم أتبعْتُ هذه المطالب بخاتمة بينت فيها خلاصة ما استنتجته من هذا البحث. ولم أجد - فيما بحثت - دراسة قديمة أو حديثة اختصت بهذا الأسلوب وعرضته في باب مستقل، وإنما كان متناثراً في ثنايا مصنفات النحويين والمفسرين واللغويين؛ تعليقاً على شاهدٍ أو تأويلاً لآية أو حديث. وهذه المصادر كانت كافية وافية لمطالب هذا البحث، ومسلطة الضوء على ما يُشكل من هذا الأسلوب. وبعدُ فإنني أرجو من الله تعالى أن يكون هذا البحث إضافة حقيقية، تُسهم في خدمة كتاب الله، وخدمة المشتغلين في علوم اللغة، والقرآن، ثم أسأله - عز وجل - أن يكون عملي خالصاً لوجهه الكريم؛ فهو من وراء القصد وهو وليُّ التوفيق.

المطلب الأول

الخبر المتحد مع المبتدأ لفظاً

من المعلوم أن الأصل في الخبر أن يكون مفيداً في الكلام حتى يصل إلى السامع ويتلقاه، وأشار إلى ذلك ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) رحمه الله بقوله عن الخبر :

والخبر: الجزء المتيمة الفائدة .. كالله برّ، والأيايدي شاهدة

فبرّ خبر لله، وشاهدة خبر للأيايدي. ونقول: زيد قائم، قائم خبر لزيد، ولا يصح أن يقال - مثلاً -: زيد زيد. فالخبر هو الجزء الذي تتم به فائدة الكلام. لكنهم أحياناً يغيرون هذه الطريقة، ويأتون بلفظ الخبر مطابقاً أو مشابهاً للفظ المبتدأ، ولكن في سياق مفهوم لدى السامع ليضفي بذلك دلالة مؤثرة، ما كانت لتظهر لولا هذا التشابه، يقول سيبويه (ت ١٨٠ هـ): "وتقول: قد جربتُك فوجدتُك أنت أنت، فأنت الأولى مبتدأة، والثانية مبنية عليها، كأنك قلت: فوجدتُك وجهك طليق". والمعنى أنك أردت أن تقول: فوجدتُك أنت الذي أعرف" (سبويه، ١٩٨٨، ٢/ ٣٥٩).

ومن شواهد هذا التعبير قول مُحَيِّس بن أُرطاة (ت ١٤٥ هـ):

فقلتُ له تجنّب كلّ شيءٍ ... يُعابُ عليك إنَّ الحرَّ حرٌّ (المبرد، ١٩٩٧م: ٤٠/١).

فهنا كلمة (حر) الثانية خبر عن الحرّ الأولى، وهي من لفظها، لكن المعنى عند العربي واضح، لا يحتاج إلى تأويل، وقد فسره المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) فقال: "وقوله: "إنَّ الحرَّ حرٌّ" إنما تأويله أنَّ الحرَّ على الأخلاق التي عهّدت في الأحرار، .. وكذلك قولهم: الناسُ الناسُ، أي: الناسُ كما كُنْتَ تعهّدهم" (المبرد، ١٩٩٧م: ٤٠/١).

وقد أفاض ابنُ جنّي (ت ٣٩٢) في الحديث عن هذا الأسلوب وأشباهه، وحمل كل ذلك على البنية العميقة للنص، وليس على معنى اللفظ صراحةً، قال في الخصائص: "هذا كلّه وغيره مما هو جارٍ مجراه، محمولٌ عندنا على معناه دون لفظه؛ ألا ترى أن المعنى: وشعري مُتَنَاهٍ في الجودة، على ما تعرّفه وكما بلغك، .. وأنت أنت، أي: وأنت المعروف بالكرم، وهم هم، أي: هم الذين أعرفهم بالشر والنكر، لم يستحيلوا ولم يتغيروا. فلولا هذه الأغراض، وأنها مُرادّة معترّمة، لم يَجْزُ شيءٌ من ذلك؛ لتعريّ الجزء الآخر من زيادة الفائدة على الجزء الأول. وكأنّه إنما أعيدَ لفظُ الأولِ لضربٍ من الإدلال والثقة بمحصول الحال. (ابن جنّي: ٣/ ٣٤٠).

وقال الرازي (ت ٦٠٦ هـ) في بيت أبي النجم المذكور آنفاً: "وَمَعْنَاهُ أَنَّ شِعْرِي قَدْ بَلَغَ فِي الْكَمَالِ وَالْفَصَاحَةِ إِلَى حَيْثُ مَتَى قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ شِعْرِي فَقَدْ انْتَهَى مَذْحُهُ إِلَى الْغَايَةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُزَادَ عَلَيْهَا، فَهَذَا الْكَلَامُ يُفِيدُ الْمُبَالَغَةَ التَّامَّةَ" (الرازي، ٢٠٠٠ م: ١٢ / ٤٠)، وذكر الرازي في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [سورة يس، ١٢] احتمالين في إعراب (نحن) ورجَّح أنها خبرٌ إنَّ وليست توكيداً، قال: "وَمَثَلُ هَذَا يُقَالُ عِنْدَ الشُّهُرَةِ الْعَظِيمَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ لَا يُعْرِفُ يُقَالُ لَهُ مَنْ أَنْتَ؟ فَيَقُولُ: أَنَا ابْنُ فُلَانٍ، فَيُعْرِفُ. وَمَنْ يَكُونُ مَشْهُورًا إِذَا قِيلَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ يَقُولُ: أَنَا، أَيْ لَا مُعْرِفَ لِي أَظْهَرُ مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ: إِنَّا نَحْنُ مَعْرُوفُونَ بِأَوْصَافِ الْكَمَالِ، وَإِذَا عُرِفْنَا بِأَنْفُسِنَا فَلَا تُنْكَرُ قُدْرَتُنَا عَلَى إِحْيَاءِ الْمَوْتَى" (الرازي، ٢٠٠٠ م: ٢٦ / ٢٥٨). وقال ابنُ عاشور (١٣٩٣ هـ): "إذا وقع الإخبار عن شيء، أو توصيفٌ له، أو حالةٌ منه بمرادفٍ لما سبق مثله في المعنى دون زيادة، تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ الثَّانِي مُسْتَعْمَلًا فِي شَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِ مَعْنَى الْإِخْبَارِ يُبَيِّنُهُ الْمَقَامُ، كَقَوْلِ أَبِي الطَّمْحَانِ الْقَيْنِيِّ (ت ٣٠ هـ):

وَإِنِّي مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ هُمْ هُمْ .. إِذَا قَامَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ قَامَ صَاحِبُهُ (المبرد، ١٩٩٧ م: ١ / ٤٤)

وقول أبي النجم (ت ١٣٠ هـ) (العجلي، ٢٠٠٦ م: ١٩٨):

أَنَا أَبُو النَجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي ... لِلَّهِ دَرِي مَا يَجِيشُ صَدْرِي" (ابن عاشور، ١٩٨٤ م: ٢٧ / ١٩)

فَكَانَ الْمُتَكَلِّمُ فِي هَذَا الْأَسْلُوبِ يَجْعَلُ السَّامِعَ يَتَصَوَّرُ الْخَبَرَ بِنَفْسِهِ، وَهَذَا مِنْ فَنُونِ الْقَوْلِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَبِلَاغَتِهَا. وَلِهَذَا الْإِسْتِعْمَالُ تَأْوِيلَاتٍ وَوُجُوهٍ بِلَاغِيَّةٍ لَا تَظْهَرُ إِلَّا بِهِ، وَتُضْفَى لِلْكَلَامِ تَأْثِيرًا فِي النَفُوسِ عَجِيبًا.

وَمِنَ الْآيَاتِ الَّتِي أَشَارُوا إِلَيْهَا فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، و﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢]، وَسِيَاقُ الْآيَتَيْنِ يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى التَّهْوِيلِ وَالتَّخْوِيفِ وَالتَّعْظِيمِ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ .

وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ [الواقعة: ٨]، وَفِي حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ قَالَتْ: « زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ، فَمَا أَبُو زَرْعٍ » (البخاري، ١٣١١ هـ: ٢٧ / ٧) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [الواقعة: ١٠]. قَالَ ابْنُ عَاشُورٍ: "وَقَوْلُهُ السَّابِقُونَ [الثاني] يَجُوزُ جَعْلُهُ خَبَرًا عَنِ السَّابِقُونَ الْأَوَّلِ كَمَا أَخْبَرَ عَنْ أَصْحَابِ الْمَيْمَنَةِ بِأَنَّهُمْ ﴿مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ [الواقعة: ٨]؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى وَضْفِهِمْ بِشَيْءٍ لَا يَكْتَنِيهِ كُنْهَهُ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى بِهِ التَّعْبِيرُ بِعِبَارَةٍ غَيْرِ تِلْكَ الصِّفَةِ؛ إِذْ هِيَ أَقْصَى مَا يَسَعُهُ التَّعْبِيرُ، فَإِذَا أَرَادَ السَّامِعُ أَنْ يَتَصَوَّرَ صِفَاتِهِمْ فَلَعَلَّيْهِ أَنْ يَتَدَبَّرَ حَالَهُمْ" (ابن عاشور، ١٩٨٤ م: ٢٧ / ٢٨٧).

وقال السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ): "وفي ذلك تأويلان، أحدهما: أنه بمعنى: السابقون، هم الذي اشتهرت حالهم بذلك كقولهم: أنت أنت، والناس الناس .. التأويل الثاني: أن متعلق السبقتين مختلف، إذ التقدير: والسابقون إلى الإيمان السابقون إلى الجنة، أو السابقون إلى طاعة الله السابقون إلى رحمته، أو السابقون إلى الخير السابقون إلى الجنة، وهو رأي يوافق قول ابن عباس (ت ٦٨ هـ) في تفسير الآية: السابقون إلى الهجرة هم السابقون في الآخرة، وقول الربيع بن أنس (ت ١٣٩ هـ): السابقون إلى إجابة الرسول ﷺ في الدنيا هم السابقون إلى الجنة في العقبى" (السمين الحلبي: ١٠ / ١٩٥-١٩٦). ويحتمل أن يكون «السابقون» الثاني تأكيداً للأول تأكيداً لفظياً، و(أولئك المقربون) جملة في محل رفع للخبر الأول، والربط اسم الإشارة (السمين الحلبي: ١٠ / ١٩٦). والرأي الأول أولى بالتقديم وأرجح؛ لتفسير ابن عباس والربيع، وهما أفهم للكتاب العزيز ممن بعدهم.

ومن اللافت للنظر أن كلام المفسرين في الآيات السابقة لا يقطع بإعراب واحد أو دلالة واحدة، بل يحتمل أوجه أخرى، وهذا يعني أن أسلوب (الإخبار باللفظ المرادف) -إن صحّت هذه التسمية- لا يقطع بوجوده في القرآن الكريم. وإن رجّح بعضهم وجوده فيه كما نقلنا، لكنه يبقى احتمالاً لا بت له.

والذي يبدو لي أن بعض هذه النصوص لا ينطبق على هذا الأسلوب كآية القارعة، وحديث أم زرع؛ لأن هذه النصوص قد ذكر فيها الإخبار عن المبتدأ فيما بعد؛ ففي سورة القارعة قال: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ وَمَا أَزْرَكَ مَا الْقَارِعَةُ يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾ [القارعة: ٣]. فقله: "يوم يكون .."، هو الإخبار عن القارعة، وتكون جملة: "ما القارعة" تأكيداً لها؛ للتحويل على السامعين، وشدّ انتباههم. وكذلك في حديث أم زرع، فالإخبار الحقيقي بعدها بقولها: "أناس من خليّ أذني" (البخاري، ١٩٩٣ م: ٥/١٩٨٨). ومع ذلك يبقى هذا الأسلوب فصيحاً لا يقدح فيه قلّة شواهد الصريحة، وإن بعض الشواهد لا تحتمل إلا هذا الوجه من الإعراب والدلالة.

المطلب الثاني

جواب الشرط المتحد لفظاً مع فعله

جواب الشرط إخبار عن فعل الشرط؛ لأنه الجزء الذي تتم به جملة الشرط، فلا بد أن يكون ذا فائدة تميزه عن الجزء الأول، لكنهم أحياناً يعمدون إلى جواب الشرط فيجعلونه مطابقاً في اللفظ مع فعله أو مشتقاً من لفظ فعله، كل ذلك لخلق دلالات عميقة في النص تفهم من السياق وتجعل التأثير أبلغ عند المتلقي.

ومن شواهد هذا الأسلوب قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، وهذه من الآيات الدالة بوضوح على هذا الأسلوب البديع. قال الرازي معلقاً عليها: "فإن لم تبلغ رسالته فما بلغت رسالته، يعني أنه لا يمكن أن يوصف ترك التبليغ بتهديد أعظم من أنه ترك التبليغ، فكان ذلك تنبيهاً على غاية التهديد والوعيد والله أعلم" (الرازي، ٢٠٠٠ م: ١٢/٤٠٠).. وتعليق الرازي على هذه الآية يشير إلى البنية العميقة في النص، وهي التهديد والوعيد، فجواب الشرط وافق الشرط في اللفظ وخالفه في مآل المعنى في نفس السامع البليغ، ولا محذوف في الكلام هنا؛ إذ التهديد أحياناً لا يحتاج إلى قول ملفوظ، وإنما يكون بوسائل أخرى فعلية، وتكرار اللفظ يزيد السامع خوفاً أكثر مما لو هدد بالكلام، كما يقول - مثلاً - الأب لابنه إذا رفع صوته عليه: "ارفع صوتك" مع إبداء علامات الغضب، فهو بهذا يخوفه أكثر من ذكره نوع العقاب الذي سيناله. وعلى حد هذا قول النبي ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» (أحمد، ٢٠٠١ م: ٣٢٥/٢٨). فقوله: "اصنع ما شئت"، ليس من باب الأمر على الحقيقة، بل هو أمر مجازي، فهو بمعنى الحث على الحياء وذم تركه (ينظر في شرح هذه العبارة - مثلاً: ابن سلام، غريب الحديث، ١٩٦٤ م: ٣/٣١)، وفيه أيضاً معنى الوعيد، قال الطحاوي في تعليقه على هذا الحديث: "لَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ، وَبَاطِنُهُ النَّهْيُ وَالْوَعِيدُ" (الطحاوي، ١٩٩٤ م: ٤/١٩٧). ويحتمل أيضاً أن يكون من باب التوبيخ أو الإباحة (ينظر: الباجي، ١٣٣٢ هـ: ١/٢٨٠).

ومما اتحد فيه جواب الشرط مع فعله أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: ٧١]، فقد وقع الإخبار عن التائب بأنه تائب؛ إذ المتأب مصدر ميمي بمعنى التوبة فيتعين أن يُصرف إلى معنى مفيد، قال القرطبي (ت ٦٧١ هـ): "لَا يُقَالُ: مَنْ قَامَ فَإِنَّهُ يَقُومُ، فَكَيْفَ قَالَ مَنْ تَابَ فَإِنَّهُ يَتُوبُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْمَعْنَى مَنْ آمَنَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ وَهَاجَرَ وَلَمْ يَكُنْ قَتْلَ وَرَنَى بَلْ عَمِلَ صَالِحًا وَأَدَّى الْفَرَائِضَ فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا، أَيِ فَإِنِّي قَدَّمْتُهُمْ وَفَضَّلْتُهُمْ عَلَى مَنْ قَاتَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتَحَلَّ

الْمَحَارِمِ. وَقَالَ الْقَفَّالُ: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ الْأُولَى فِيمَنْ تَابَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَلِهَذَا قَالَ: "إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ" ثُمَّ عُطِفَ عَلَيْهِ مَنْ تَابَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَتْبَعَ تَوْبَتَهُ عَمَلًا صَالِحًا فَلَهُ حُكْمُ التَّائِبِينَ أَيْضًا. وَقِيلَ: أَيُّ مَنْ تَابَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُحَقِّقْ ذَلِكَ بِفِعْلِهِ، فَلَيْسَتْ تِلْكَ التَّوْبَةُ نَافِعَةً، بَلْ مَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَحَقَّقَ تَوْبَتَهُ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ فَهُوَ الَّذِي تَابَ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا، أَيُّ تَابَ حَقَّ التَّوْبَةِ وَهِيَ النَّصُوحُ" (القرطبي، ١٩٦٤م: ١٣ / ٧٩). وقال ابنُ عاشور: "فيجوز أن يكون المقصودُ هو قوله: {إلى الله} [الفرقان: ٧١]، فيكون كنايةً عن عظيم ثوابه. ويجوز أن يكون المقصودُ ما في المضارع من الدلالة على التجدد، أي فإنه يستمر على توبته ولا يترد على عقبيه، فيكون وعدًا من الله تعالى أن يُثَبِّتَهُ على القول الثابت إذا كان قد تَابَ وأَيْدَ تَوْبَتَهُ بالعمل الصالح. ويجوز أن يكون المقصود ما للمفعول المطلق من معنى التأكيد، أي: مَنْ تَابَ وعَمِلَ صَالِحًا فَإِنْ تَوْبَتَهُ هِيَ التَّوْبَةُ الْكَامِلَةُ الْخَالِصَةُ لِلَّهِ (ابن عاشور، ١٩٨٤م: ١٧٨/١٩).

وأورد الرازي تفسيراً آخر؛ إذ جعلَ هذه التوبة توبتين فالتَّوْبَةُ الْأُولَى رُجُوعٌ عَنِ الشَّرِكِ وَالْمَعَاصِي، وَالتَّوْبَةُ الثَّانِيَّةُ رُجُوعٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِلْجَزَاءِ وَالْمُكَافَأَةِ، وَكَأَنَّ مَنْ أَتَى بِهَذِهِ التَّوْبَةِ فِي الْمَاضِي عَلَى سَبِيلِ الْإِخْلَاصِ فَقَدْ وَعَدَهُ بِأَنَّهُ سَيُوقَفُهُ لِلتَّوْبَةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْبَشَارَاتِ (ينظر: الرازي، ٢٠٠٠م: ٢٤ / ٤٨٥).

وقال الزركشي (ت ٧٩٤ هـ): "الشرط والجزاء لا بد أن يتغيرا لفظاً، وَقَدْ يَتَّحِدَانِ فَيُحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِ الْفِعْلِ، أَيْ: مَنْ أَرَادَ التَّوْبَةَ فَإِنَّ التَّوْبَةَ مَعْرُضَةٌ لَهُ، لَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حَائِلٌ. وَقَدْ يَنْقَارِبَانِ فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨]". (ينظر: الزركشي، ١٩٥٧م: ٢ / ٣٦٨).

ومن هذه النصوص الواردة عن أئمة التفسير واللغة يُسْتَنْجَى أَنَّ هُنَاكَ مَحذُوفًا فِي الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُ هَذَا الْأَسْلُوبِ، وَاخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْمَحذُوفِ كَمَا نَقَلْنَا.

ومن شواهد الحذف في هذا أيضاً قول النبي ﷺ: «مَنْ رَأَنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَنِي؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ بِي» (مُسْلِم، ١٣٣٤هـ: ٧ / ٥٤)، فَلَا بُدَّ هُنَا مِنْ تَقْدِيرٍ مَحذُوفٍ فِي (رَأَنِي) الثَّانِيَةِ، الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى الرُّؤْيَا الْحَقِيقِيَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَقَدْ رَأَنِي حَقِيقَةً، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ (ت ٤٤٩ هـ): "يعنى تصديق تلك الرؤيا فى اليقظة وصحتها وخروجها على الحق؛ لأنه عليه السلام ستره يوم القيامة فى اليقظة جميع أمته من رآه فى النوم، ومن لم يره منهم" (ابن بطل، ٢٠٠٣م: ٩ / ٥٢٧). إذن فالرؤيا المذكورة في الحديث رؤيا حق وليست أضغاث أحلام، والدليلُ تكملة الحديث: «فإنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ بِي»، وَهُوَ مُصَدِّقٌ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ» (البخاري، ١٩٩٣: ٣ / ١١٩٣)،

ويُشبهه قول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه» (أحمد، ٢٠٠١م: ٨٢/١٣). فجواب الشرط الأول، وهو: (فهجرته إلى الله ورسوله)، لم يُقد شيئاً على ظاهر الكلام؛ إذ لفظ الجواب تكرر للفظ الشرط، ولكن المعنى العميق للجواب يفهمه العربي الفصيح، وهو التعظيم؛ فهو لم يُخبر بجنس جزاء المهاجر في سبيل الله ورسوله ولكنه أعاد الكلام ليُعظم شأن الهجرة الحقيقية ويتشوق المؤمن ويطمئن بما سيلاقه يوم القيامة؛ إذ كان أجره على الله وهو الكريم، كما قال: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء ١٠٠]. فلم يُعَيَّن مقدار الثواب، وهذا كثير في القرآن وفي السنة المطهرة.

ومن شواهد هذا الأسلوب أيضاً قوله ﷺ عن ليلة القدر: مَنْ حُرِمَ خَيْرَهَا فَقَدْ حُرِمَ (ابن أبي شيبه، ٢٠١٥: ٢٧٠/٢)، ومنه ما رواه مالك في موطئه: أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ غُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعُهُ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ. إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ..» (مالك، ١٩٩١م: ٣٩١/١). ففي الحديثين جواب الشرط موافق لفظاً مع فعله، لكن المعنى مختلف، يتضح من السياق، ويمكن تقدير محذوف مناسب لكل جواب، ويكون التقدير في الحديث الأول مثلاً- : فقد حُرِمَ خيراً كثيراً، أو ما شابهه. وكذا في الحديث الثاني قياساً على ما سبقه من نصوص.

المطلب الثالث: جملة الصلة

كُلُّ موصولٍ يكون مع صلته كالشيء الواحد، فهو يشابه الصفة من هذا الباب (ينظر مثلاً: السيرافي، ٢٠٠٨م: ٣٨٢/١)، فإذا قلنا: جاء الرجل الذي قام، فبمعنى: جاء الرجل القائم؛ لأنه لا يُعلم معنى الموصول من غير صلته. وعلى ذلك فالأصل في جملة الصلة أن تكون ذات فائدة لما قبلها، أو مغايرة له. لكننا وجدنا بعض النصوص التي تكون فيها جملة الصلة تكررًا لما قبلها لفظاً.

ومن شواهد قوله تعالى: ﴿فَعَشَاهَا مَا غَشَى﴾ [النجم: ٥٤]، وقوله: ﴿فَعَشِيَهُمْ مِّنَ اللَّيْلِ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٨٧]، الواحدي (ت ٤٦٨هـ) إلى تأويل هذه الآية بقوله: "فَعَشَى اللَّهُ الْمُؤْتَفِكَاتِ الَّذِي غَشَى غَيْرَهُمْ مِنَ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ عَادٍ وَثَمُودَ، وَقَوْمِ نُوحٍ مِّمَّنْ أَهْلَكَ بِالْعَذَابِ، وَكَأَنَّ التَّأْوِيلَ: مَا غَشَى الْأُمَمَ السَّالِفَةَ، فَحَذَفَ الْأُمَمَ لَتَقْدُمُهُمْ، وَبَيَانَ مَعْنَاهُمْ". (الواحدي، ١٤٣٠ هـ: ٨٠/٢١)

وقال ابنُ عاشور: "ما غَشَى، و: ما غَشِيَهُمْ، تكرر للفظ الفعلين المسبوقين. والأصل في جملة الصلة أن تكون تفسيراً للموصول؛ ولا سيما إن كان مبهماً، كـ(ما) و(مَنْ)، فزاد الغموض أكثر في إعادة لفظ الفعل فيها، وفي ذلك سرٌّ بلاغي، قال ابنُ عاشور: "وذلك لا يُفيدُ خبراً جديداً زائداً على مُفادِ الفعلِ. والمَقْصودُ منه التَّهْوِيلُ؛ كَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أرادَ أَنْ يُبَيِّنَ بِالْمَوْصُولِ وَالصِّلَةِ وَصْفَ فاعِلِ الفعلِ، فَلَمْ يَجِدْ لِبَيَانِهِ أَكْثَرَ مِنْ إِعَادَةِ الفعلِ؛ إذ لا يُسْتَطَاعُ وَصْفُهُ" (ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٢٧/ ١٥٥).

وقال تعالى: ﴿يُؤْفِكُ عَنْهُ مَنْ أَفَكَ﴾ [الذاريات: ٩]، فقد كرّر لفظ (الإفك) على الرغم من أنّ الإخبار من المفترض أن يكون في الصلة ليُعلم من المأفوك، لكنّه لم يذكره لأنّ السياق سياقٌ تخويف ووعيد، مع استعمال الفعل المبني للمفعول زيادةً في الإبهام (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٢٦/ ٢٤٠ - ٣٤٢)، وإسنادُ الإفك إلى نفسه من غير ذكر المأفوك أبلغ في الدلالة من ذكره صراحةً؛ إذ صار هذا الوصف كاللزام له لا يُفارقُه، "فكأنّه لا مأفوك سواه لِشِدَّةِ فعلِهِ وعجيبِ أمرِهِ) ينظر: البقاعي: ١٨/ ٤٥٣).

و(ما) و(مَنْ) في النصوص المذكورة، تدلان على العموم والإبهام، وهما مناسبتان لما قدّمنا ذكره في تفسير هذا الأسلوب، وما يحمله من معاني التخويف، والتّهويل، والتعظيم وغيرها. وفيما يبدو نجد أنّ هذا الأسلوب في كتاب الله غالباً ما يكون في الوقائع والأحداث العظيمة التي يُفترض أن تؤثر في نفوس الفصحاء والبلغاء حين سماعها وقراءتها، وهذا لا شك من الإعجاز البياني في القرآن الكريم. ويُعزّد هذا الكلام - فضلاً عما نقلنا من شواهد - قولُ الله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾، فكرر لفظ الإيحاء في جملة الصلة بقوله: ﴿مَا أَوْحَىٰ﴾، ولم يقل: فأوحى إلى عبده القرآن؛ تنبيهاً لشأن كتاب الله وعظمه عنده. والله أعلم.

المطلب الرابع

الاسم المنصوب المؤكّد لعامله لفظاً

ويُقصّد بهذا المطلب فرعان من فروع النحو، وهما: الحال المؤكّدة، والمفعول المطلق المؤكّد لعامله. فالحال المؤكّدة هي التي تكون مؤكّدة لعاملها، وهي كلّ وَصْفٍ دلّ على معنى عامّله وخالفه لفظاً، أو وافقه (ينظر: ابن عقيل، ١٩٨٠م: ٣/ ١٢٣). "لأن التوكيد هو المؤكّد في المعنى، وذلك نحو: "قم قائماً" و "مشيت ماشياً، وهذا زيد معروفاً" (السهيلي، ١٩٩١م: ٣٠٥).

والحال المؤكدة التي يطلبها هذا البحث هي الحال التي توافق عاملها لفظاً لا معنى، كـ"قمتُ قياماً"، و"مشيتُ مشياً"، وكقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩].

وقد جعلنا هذا المطلب من باب الإخبار وإن كانت الحال ليست خبراً على الحقيقة - ولا سيما الحال المؤكدة - وإنما هي فضلة كما يقول النحويون، ولكنها في وظيفتها الدلالية تُشابه الخبر (العمدة) من حيث الفائدة، قال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ): "فليس الحال بخبر محض، إنما هو زيادة في الخبر، فيجوز أن تُصرف هذه الزيادة إلى التأكيد دون غيره مما فيه الفائدة؛ لأنه يبقى مما يُستفاد ما الحال زيادةً عليه" (الفارسي، ١٩٩٠: ٨٠/١).

وما دمنا ذكرنا ثنائية العمدة والفضلة فلا بد أن ننبه القارئ بأن النحاة لا يريدون بالفضلة ما كان زائداً يمكن حذفه من الكلام مطلقاً، وإنما يقصدون أن الفضلة ليست عنصراً أساسياً في تكوين الجملة النحوية، فهي عنصر ثانوي، والثانوي قد يُستغنى عنه أحياناً، وأحياناً لا، فقولنا: ذهب زيدٌ ليلًا، يمكن الاستغناء عن (ليلًا)؛ لتأدية الجملة الفعلية المعنى عموماً، وهو ذهابُ زيدٍ، ولكن في جملة: ما جاء زيدٌ راكباً، لا يمكن الاستغناء عن الحال (راكباً)، وهي فضلة في مصطلح النحويين؛ إذ سيكون المعنى نفي مجيء زيد أصلاً، وليس نفي مجيئه راكباً، ولم يغفل النحويون عن هذا الأمر وبينوا ذلك في مصنفاتهم، قال الأشموني: "المراد بالفضلة ما يُستغنى عنه من حيث هو هو، وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسدّ عمدة: كـ"ضربي العبد مُسيئاً"، أو لتوقف المعنى عليه، كقوله:

"ليس من مات فاستراح بميت ... إنما الميت ميت الأحياء" (الأشموني، ١٩٩٨ م: ٤/٢)

"فهناك إذن فرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي؛ فالنظام النحوي يُملي أن أقل قدر من الكلام المفيد يكون بعنصري الإسناد، وإن ما سواهما زيادة قد تكون ضرورية وقد يُستغنى عنها، ولكنها لا تبني جملة في الأساس من حيث هي؛ أما الحدث اللغوي فقد يُعنى ببعض الفضلات بحيث تكون أحياناً هي الغاية والقصد، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [الأنبياء ١٦]" (حازم، مجلد ٢٢، العدد ٩٦: ٢٣-٢٤). وقد وُفّق الصّبّان (ت ١٢٠٦ هـ) حين عرّف الفضلة بقوله: "ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي" (الصّبّان، ١٩٩٧ م: ٢٥٢/٢).

وعوداً على بدء، فهذا الأسلوب يقتضي منح الفضلة وظيفة العمدة الدلالية، يقول السيرافي (ت ٣٦٨ هـ): "ونحو هذا في كلامهم قول قائلهم: قُم قائماً، وقد عُلِمَ أن وقوع القيام في حال ما هو قائم، وقال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، وقد عُلِمَ أنه رسول في حال الإرسال (السيرافي، ٢٠٠٨ م: ٣٨١/٢). وهنا يتبين أن الحال المؤكدة في اللفظ إخبار غايته التوكيد على الحكم المذكور، ففي الشاهد المذكور أنفاً يمكن للسامع أن

يكتفي بالفعل (أرسلناك)؛ إذ هو الحكم المطلوب إيصاله ظاهرًا، ولكن الحال المؤكدة (رسولًا) قد أضافت معنىً مخصصًا، وهو التأكيد على تبليغ الرسالة وأدائها على ما أَرَادَهُ اللهُ، وليس الإرسالُ لشيءٍ آخر، فإن قَبِلُوا ما أُرْسِلَتْ به فَلأنفُسِهِمْ، وإن رَدُّوا فَعَلَيْهَا (الطبري، ٢٠٠١م: ٢٤٥/٧). وأما المفعول المطلق المؤكّد لعامله، فالأصل فيه التأكيد، فنقول مثلاً: سلمتُ على محمد تسليمًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣]، ففائدة التوكيد هنا التنبيه على أنَّ التكلِيمَ مِنْ غيرِ وحي، وليس بوحى كتكليمه لغيره غيره من الأنبياء والرسل والمخلوقات (ينظر: ابن سلام، ١٩٧٩م: ٣٠٣).

ولكن أحيانًا يخفى المعنى من الكلام الذي ظاهره التأكيد، ويحتاجُ إلى تأملٍ ونظر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجن: ٣٢]، فالمعنى في هذه الآية ليس التأكيد؛ فلا فائدة منه هنا، قال السجستاني (ت: ٣٣٨ هـ): "وهذا من مُشكِلِ الإعرابِ وغامضه؛ لأنَّه لا يُقال: ما ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا، وما ظَنَنْتُ إِلَّا ظَنًّا؛ لأنَّه لا فائدة فيه أن يقع بعد حرف الإيجاب؛ لأنَّ معنى المصدر كمعنى الفعل" (السجستاني، ١٩٩٥م: ١٠٢). وقال مكِّي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧ هـ): "المصدر فائدتُه كفايدة الفعل فَلَو جرى الكلام على غير حذف لصار تَقْدِيرُهُ إن نظنَّ إِلَّا نظنَّ وَهَذَا كَلَامٌ ناقصٌ وَلَمْ يُجْزِ النَّحْوِيُّونَ: ما ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ ما ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا وَهَذَا كَلَامٌ لَا فائِدَةَ فِيهِ" (مكي، ١٤٠٥هـ: 2/663). ونقل أبو جعفر النحاس (٣٣٨ هـ) تقدير المُبرِد في هذه الآية - ولم أجده في كتب المبرد - فقال: "فالجواب عن الآية عن محمد بن يزيد على وجهين، أحدهما: أن يكون في الكلام تقديم وتأخير، أي: إن نحن إلا نظنَّ ظنا .. والجواب الآخر: أن يكون التقدير: إن نظنَّ إلا أنكم تظنون ظنا" (النحاس، ١٤٢١هـ: ٣/١٤٠ - ١٤١). و"وقيل: إنَّ "إلا" في موضعها من غير تقديم أو تأخير أو تقدير ضمير الشأن محذوفًا؛ "لأنَّ: نَظُنُّ قد تكونُ بمعنى العِلْمِ وَالشَّكِّ؛ فَاسْتَنْتَى الشَّكَّ؛ أَيَّ ما لَنَا اعتقادٌ إِلَّا الشَّكُّ" (العكبري: ١١٥٣/٢). وهذا الشاهد ليس وحيدًا في هذا الباب ولكن يستدلون أيضًا بقول الأعشى (الأعشى، ١٩٥٠م: ٤٥):

أَحَلَّ لَهُ الشَّيْبُ أَنْقَالَهُ ... وما اغْتَرَّه الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرَارًا

ورواية الديوان: .. اعتره .. اعترارًا، ويُقدرونه كالأية، أي: وما اغتره إلا الشيب اغترارًا (ينظر: مثلاً: ابن يعيش، ٢٠٠١م: ٣٦٠/٤).

وهذه التقديرات كُلُّها غايثُها تجنُّب الوقوع في الكلام غير المفيد، ولكنَّ فيها من التَّكَلُّفِ الظاهر ما فيها. ولو قدرنا محذوفًا بعد المصدر المنصوب يكونُ نعتًا له، ويُقدَّرُ بحسبِ السياقِ لكان أولى ولخرجنا من الإشكالِ الحاصل. وما احتجنا إلى تقديم (إلا) ونقلِ القصرِ إلى غيرِ جهته من الكلام؛ إذ لا ضرورة في ذلك. وقد سبقنا في ذلك بعضُ أهلِ العلم، فيكونُ التقديرُ مثلًا: "ما نظنُّ إلَّا ظنا لا يؤدِّي إلى يقين أو : إلَّا ظنا ضعيفًا، و: ما اغترَّه الشيبُ إلَّا اغترارًا مفاجئًا أو بَيِّنًا أو عظيمًا. (السجستاني، ١٩٩٥م: ١١١، وينظر: ابن هشام، ١٩٨٥م: ٣٨٩، وابن عاشور، ١٩٨٤م: ٣٧٣ / ٢٥)، وفي كلامِ ابنِ هشام إشارة إلى أنَّ الصفة في مثل هذا الباب تفيد التعظيم أو التحقير أو ما أشبههما، وهو ما سنذكره في نتائج البحث. وقال أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ): "وهذا لا حُجَّة فيه على أنَّ (إلا) دَخَلَتْ في غير موضعها لأنَّ ذلك لم يثبت، والآية والبيتُ يَخْرُجَانِ على حذفِ الصِّفَةِ لفهم المعنى، وتبقى (إلا) في موضعها، وحذفُ الصِّفَةِ لفهم المعنى سَائِغٌ في كلامِ العرب، والتقدير: إنَّ نظنُّ إلَّا [ظنا] ضعيفًا، وما اغترَّه الشيبُ [إلا] اغترارًا بينًا" (الأندلسي، ١٩٩٧ - ٢٠٢٢ م : ٤ / ٣٠١ - ٣٠٢)، وفضلاً عن ذلك فإنَّ نوعَ المفعولِ المُطلقِ سيتغيَّرُ تبعًا للتقديرات السابقة، فلو كان التقديرُ بتقديم (إلا) وتقديرِ ضميرِ الشأنِ محذوفًا لكان المفعولُ المُطلقُ مُؤكِّدًا لفعله، وإن كان على ما اخترناه بتقديرِ نعتٍ محذوفٍ، سيكون مبيِّنًا لنوع الفعل، فهناك فرقٌ بين قولنا: ما نحنُ إلَّا درسنا دراسةً (على التوكيد) وبين قولنا: ما درسنا إلَّا دراسةً مُكثَّفةً، وبين النوعين فرقٌ دلالي واضح، والثاني أبين وأخصُّ.

النتائج:

- ١- تبين من النظر في كلامهم واستقرائه أنَّ المعاني التي يَخْرُجُ إليها هذا الأسلوب تنحصر -غالبًا- في وجوه، وهي: التعظيم، والتحقير، والتهويل، والتشوي، والوعيد. وقد تخرَّج معانٍ أخرى بحسبِ السياق الكلامي.
- ٢- التعبيرُ بإعادة اللفظ فيه من البلاغة ما ليس في التصريح به، والشواهد على ذلك كثيرة، وكلامُ النحاة والمفسرين يُصَرِّحُ به.
- ٣- المباحث المذكورة في هذا البحث لا تستقصي كُلَّ الشواهد، لكنها تجمع في مضمونها ما يمكن إدخاله من الشواهد في كلِّ مبحثٍ لقلته في بابهِ الخاص.
- ٤- إنَّ الضابطَ في استعمالِ هذا الأسلوبِ دلاليٍّ بحت، ولم تستعمله العربُ إلَّا في الوجوه التي ذكرناها.

- ٥- إنّ هذا الأسلوب في كتاب الله غالبًا ما يكون في الوقائع والأحداث العظيمة التي يُفترض أن تؤثر في نفوس الفصحاء والبلغاء حين سماعها وقراءتها، وهذا لا شك من الإعجاز البياني في القرآن الكريم.
- ٦- إنّ ما ورد من نصوص في هذا الأسلوب كثير، وأكثر مما نقلناه، فيجوز القياس عليه لشيوعه مع مراعاة السياق الدلالي والمقام.
- ٧- أكثر الشواهد الواردة في هذا الأسلوب من كلام العرب وكلام النبي (صلى الله عليه وسلم)، إلا أن وروده في كتاب الله ليس قطعياً، بل يحتمل وجوهاً أخرى ذكرها المفسرون دلالة وإعراباً.
- ٨- إنّ هذا الأسلوب مشاركة بين المرسل والمتلقي، فهو يجعل المتلقي يستنتج الدلالات العميقة من النص باستجلاب القرائن والسياقات المطلوبة لتحقيق عملية التواصل.
- ٩- إنّ مصطلح الفضلة عنصر ثانوي في الكلام، والثانوي قد يُستغنى عنه أحياناً، وأحياناً لا، وهذا الأسلوب يمنح الفضلة وظيفة العمدة الدلالية في الكلام، وهو مما لم يغيب عن أذهان المحققين من النحاة.

المصادر

القرآن الكريم.

١. النَّحَّاس، أحمد، (١٤٢١ هـ)، إعراب القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢. الزركشي، بدر الدين (١٩٥٧ م)، البرهان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية.
٣. العكبري، أبو البقاء (بدون سنة نشر)، التبيان في إعراب القرآن، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٤. ابن عاشور، محمد، (١٩٨٤ م). التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس.
٥. الأندلسي، أبو حيان (١٩٩٧ - ٢٠٢٢ م)، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم بدمشق (الأجزاء ١ - ٥) - دار كنوز إشبيليا بالرياض (الأجزاء ٦ - ٢٠).
٦. الفارسي، الحسن (١٩٩٠ م)، التعليقة على كتاب سيبويه، جامعة الملك سعود، السعودية.
٧. الواحدي، علي (١٤٣٠ هـ)، التفسير البسيط، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.
٨. الفيرواني، يحيى (١٩٧٩ م)، التصاريح لتفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرفت معانيه، الشركة التونسية للتوزيع، تونس.
٩. الطبري، محمد (٢٠٠١ م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
١٠. القرطبي، محمد (١٩٦٤ م)، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة.
١١. الصبان، محمد (١٩٩٧ م)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
١٢. ابن جني، عثمان (بدون سنة نشر)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر.
١٣. السمين الحلبي، شهاب الدين (بدون سنة نشر)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، دمشق.
١٤. الأعشى الكبير، ميمون (١٩٥٠ م)، ديوان الأعشى الكبير، مكتبة الآداب، سوريا.
١٥. العجلي، الفضل (٢٠٠٦ م)، ديوان الفضل بن قدامة، مجمع اللغة العربية، دمشق.
١٦. الأشموني، علي (١٩٩٨ م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
١٧. ابن عقيل، عبد الله (١٩٨٠ م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، دار مصر للطباعة، القاهرة.
١٨. ابن بطال، علي (٢٠٠٣ م)، شرح صحيح البخاري، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض.
١٩. السيرافي، الحسن (٢٠٠٨ م)، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٢٠. الطحاوي، أحمد (١٩٩٤ م)، شرح مشكل الآثار، مؤسسة الرسالة، لبنان.
٢١. ابن يعيش، موفق الدين (٢٠٠١ م)، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٢٢. البخاري، محمد (١٣١١ هـ)، صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق، مصر.
٢٣. البخاري، محمد (١٩٩٣ م)، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق.
٢٤. أبو الحسين، مسلم (١٣٣٤ هـ)، صحيح مسلم، دار الطباعة العامرة - تركيا.
٢٥. ابن سلام، القاسم (١٩٦٤ م)، غريب الحديث، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الدكن.

٢٦. السجستاني ، محمد (١٩٩٥م)، غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، دار قتيبة، سوريا.
٢٧. المبرد، محمد (١٩٩٧م)، الكامل في اللغة والأدب، دار الفكر العربي، القاهرة.
٢٨. سيوييه، عمرو (١٩٨٨م)، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٩. حازم، كيان (٢٠١٦م)، كسر ثنائية العُمدَة والفضلة في آيات النَّهي السببي رؤية وظيفية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد ٩٦، ٢٠١٦م، المجلد ٢٢، ص ٢١.
٣٠. ابن حنبل، أحمد (٢٠٠١م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣١. ابن أبي طالب، مكي (١٤٠٥هـ)، مشكل إعراب القرآن مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٢. ابن أبي شيبة، عبد الله (٢٠١٥م)، المصنف، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية.
٣٣. الرازي، محمد (١٤٢٠ هـ)، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٤. ابن هشام، عبد الله (١٩٨٥م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، دمشق.
٣٥. الباجي، سليمان (١٣٣٢هـ)، المنتقى شرح الموطأ، مطبعة السعادة، بجوار محافظة مصر.
٣٦. ابن أنس، مالك (١٩٩١م)، موطأ الإمام مالك، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٣٧. السَّهْلِي، عبد الرحمن (١٩٩٢م)، نتائج الفكر في النَّحو، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٨. البقاعي، إبراهيم (بدون سنة نشر)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.